مجلة كلية الفقه

التطور الاعتقادي للديانات السماوية وفق الرؤية الاعتقادية للشيعة الامامية الاثني عشرية

م. م. نافع جميل خلف
كلية الامام الكاظم للعلوم الاسلامية - قسم علوم القران والحديث الشريف
أقسام النجف الاشرف

الكلمات المفتاحية:
التطور الاعتقادي ، تطور معتقدات الأديان ، تطور عقائد الشيعة ، البهائية والقاديانية ، الحوض.

تمهيد :

توالت الرسل واستمرت ومن توالي تلك الرسل تتولد الديانات السماوية، وبتولد تلك الديانات يتكون لدينا تنوع في الاعتقاد وتنوع في التشريع، وفي غيرها من المجالات أيضاً، الا أنّها خارج اختصاص هذا البحث. هذا التنوع يمكننا تصوره على انه تنوع في التشريع يقتضيه التطور البشري، وحاجته للرسل، ومن هنا نشأة فلسفة التغاير في التشريعات بين الديانات الحقة، نعم يمكن القول ان هناك تشريعات هي ام التشريع، وهي محل اتفاق الديانات، كما هو الحال في الوصايا العشرة لموسى، اذ انها تعد الركيزة الاساس للشريعة العيسوية، كما انه محل اجماع في الشريعة المحمدية، فضلاً على انها تعد أسس التشريع الموسوي، إلا انّ تلك الديانات على الرغم من هذا الاتفاق التشريعي، الا انه هناك اختلاف تشريعي لا نريد ان نخوض فيه، بالوقت نفسه لا يمكن انكاره وهذا ما نجده في طبيعة العبادة مثلاً.

ومن هنا نقاد الى الدخول الى المنظومة الاعتقادية لكل ديانة، لمعرفة مقدار اتفاقها او اختلافها بين اخواتها من

الديانات الحقة السابقة او اللاحقة، بعد ان نحسم صحة ذلك المعتقد، وهذا يتم اما بمطابقة ذلك المعتقد للقران الكريم والسنة الصحيحة، او ان نعتمد قول المعصوم في بيانه لذلك المعتقد.

اذ انه لنا ان نتصور ان العلاقة بين الانبياء والرسل في تغاير ازمنتهم على ثلاث، اما كلاهما كاذب واتيا باعتقادهما الخاص بهما، وهذا الفرض خارج عن اطار هذا البحث، او ان احدهما صادق والآخر كاذب وهذا الفرض خارج عن اختصاص هذا البحث ايضا، واخرها وعلى وفق القسمة العقلية ان كلاهما صادق، ومن هنا ولما كان بالامكان ان تتعدد الشرائع للديانات الحقة، فماهي طبيعة العلاقة بين المعتقدات للديانات الحقة وعلى وفق المنظور الاسلامي، فتارة نتصور تلك العلاقة التساوي او العموم والخصوص مطلقا او العموم والخصوص من وجه او التباين.

فان الجاني التشريعي يمكن أن يلحظ في جانب الفعل والترك، وبالتالي فان هذا الجانب لحيثيات الزمان والمكان اثر فيه، وكذلك للرقي الانساني اثر فيه، وغيرها من العوامل التي تأثر في التشريع، كما هو حاصل في تشريع القوانين الوضعية. اما الجانب الاعتقادي فهو يدور مدار وجود الشيء من عدمه، او مدار توفير هذا الدليل من عدمه، ولذا لا يمكن تصور حصول التغاير للوهلة الاولى بين المعتقدات الصحيحة المتغايرة زمنيا، وبهذا فانه لا يمكن تصور ان الله واحد في ديانة سماوية حقة، وله شريك في ديانة سماوية اخرى وايضا حقة، لان الاعتقاد هو اخبار عن أمر واقع وليس فيه تأثير للحيثيات الاخرى. نعم يمكن تصور حصول التباين بين وجود المعتقد والاعلان عنه. وقد اعتاد علماء اصول الفقه ان يبحثوا في مواضيع عدة ومنها (شرع من قبنا)، وفي محاولة لبحث اثر تلك المواضيع ودورها في العقائد، كان توجه الباحث حول هذا الموضوع ايضا، الا انه تصورنا انه يقسم على مسائل عدة ، احداها حجية تلك المعتقدات علينا، ومنها احتمالية التطور الاعتقادي للانبياء، وهي هذه المسألة التي موضوع بحثنا، والتي تعد من اساسيات بحث هذا

الموضوع.

كما ان هذا البحث يفترض مسبقا صحة المعتقد للشيعة الامامية، وعلى ضوءها تكون المقارنة والدراسة.

وعلى وفق هذا التقسيم سوف تكون محاور البحث.

اهمية الدراسة:

جاءت اهمية الدراسة من اهمية الموضوع نفسه، اذ يمكن عدّ التنوع الاعتقادي للديانات السماوية بعد احراز صحة ذلك المعتقد، منطلقا لمعرفة مراحل سير البيان والاعلان الالهي عن المعتقدات لبني البشر، وهذا التنقل بين المراحل يرفع بعض الايهام الذي يقع فيه بعضهم من نسبة اخذ ديانة عن اخرى، كما انه يوضح الاهمية التي تحظى بها بعض المعتقدات، لما كان ذكرها واردا صريحا كالتوحيد، وايضا يوضح اهمية بعضها الاخر الذي ربما كان مسكوتا عنه في الديانات السابقة، لما قد يعكس مرحلة الرشد التي وصلت لها الامة الاسلامية، وايضا يعكس النمط الفكري للديانات عبر الاطلاع على منهجية صياغة الافكار في المسائل الاعتقادية المشتركة. كما انها توفر الغطاء الفكري لمرحلة وضع الاسس الاعتقادية من قبل المسلمين للمرحلة التي سبقتهم بشأن الانبياء ودعوتهم، فمثلاً لما اثبتنا عصمة الانبياء في المنظومة الاعتقادية للاسلام مثلاً فان هذا يعدّ ركيزة اساس في دراسة الفكر الاعتقادي للاديان الاخرى محددا بهذه الحدود.

اهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى محاولة بيان العلاقة بين المنظومات الاعتقادية للاديان السماوية المتتالية، وعلة ذلك الاشتراك او التباين ان وجد.

مشكلة البحث

يمكن تلخيص اشكالية البحث بالآتي :

هل يوجد اشتراك في الاعتقاد بين الاديان السماوية بعد فرض صحتها، وما طبيعة العلاقة بين تلك المعتقدات، وهل يمكن تصور وجود معتقد في دين سماوي وعدم وجوده في الاخر، مع الاعتقاد بصحتهما معا، وهل يمكن تصور اتساع رقعة المعتقد الاسلامي بالنسبة الى ما سبقه من الاديان السماوية. وبذلك نتهي

الى التطور الاعتقادي للاسلام كما هو التطور التشريعي، ام ان هناك تساوي في المعتقدات، وبالتالي ما وجد هنا في الاسلام برؤيته الشيعية الامامية الاثني عشرية، حتما هو موجود ومعلن عنه فيما سبقه من الديانات السماوية.

المطلب الاول: علاقة التساوي والتضاد بين المعتقدات في الديانات السماوية

وفي هذا المطلب سوف نحاول استجلاء وقراءة اهم الافكار والاستدلالات والاراء بشان العلاقة بين معتقدات الديانات السماوية الحقة وفق سياقها التاريخي برؤية اسلامية، وهذه العلاقة اما ان نتصورها التساوي، وهو ما خصص لبحثه في الفرع الاول، او ان نتصورها التباين وعدم امكان اجتماعهما، وهو ما سوف يبحث في الفرع الثاني من هذا المطلب.

الفرع الاول: علاقة التساوي في معتقدات الاديان السماوية

وفر المعتقد الشيعي الاثني عشرية وبحكم تعدد المعصومين زمانا ومكانا، ولمدة قاربت القرنين، وبالتالي وفر الفرصة لدارسة التطور الاعتقادي الاسلامي ايضا من مصدر معصوم، وليس مصدرا بشريا قابل للخطأ والاشتباه، وهو ما مثله خط العلماء عند الطوائف الاخرى. ومن هنا فاننا نحاول ان نستجلي الافتراض بان العلاقة هي التساوي، بمعنى ان الانبياء السابقين كانوا مدركين المنظومة الفكرية التامة، وكانت واضحة لهم تمام الوضوح، وبنفس الوقت كانت هذه المنظومة الاعتقادية معلنة من قبل اولئك الانبياء، اي ان الانبياء السابقين كانوا قد اعلنوا تلك المنظومة واوضحوها تمام الايضاح وبينوا تفاصيلها.

وهذين المستويين يحتاج كل منهم للاثبات اذ هو في بادئ الامر عبارة عن ادعاء. فمن حيث ان المنظومة الفكرية كانت واضحة ومدركة من قبل الانبياء السابقين على نفس المستوى الذي كانت مدركة من قبل النبي الاكرم واله الاطهار، وربما يمكننا ان نتلمس ما يدل على ذلك، وكالاتي:

١. الاحاديث الدالة على بعض الاعمامات مثل روايات مستويات

النبـي والرسـول والمحـدث والامـام، فمـن مفهـوم روايـة هشـام بـن سـالم ودرسـت بـن ابي منصـور في طبقـات الانبيـاء ان الامـام الصـادق قسـمهم عـلى اربعـة اقسـام:

- النبـي الـذي كان مُنبّـأً في نفسـه و لا يعـدو غيرهـا.
- والنبـي الـذي كان مُنبّـأً ولم يبعـث الى غـيره وكان عليـه امـام، مثـل لـوط.
- والنبـي الـذي كان منبـأ وبعـث الى قـوم وكان عليـه امـام مثـل يونـس.
- والنبـي الـذي كان مُنبّـأً وكان إماما مثـل اولي العـزم[1].

وهـذه الروايـة تحمـل الدلالـة وبحكـم الاطـلاق وعـدم التقييـد ان هنـاك مبـادئ ثابتـة تجـري عـلى جميـع الأنبيـاء، ومـن هنـا يمكننـا ان تعـدّ هـذه المنظومـة الاعتقاديـة واحـدة في الامـم جميعهـا ، ولكنهـا لا تحمـل الدلالـة عـن الاعـلان لهـذه المنظومـة الاعتقاديـة، بمعنـى ان الأنبيـاء لم يخـبروا امهـم بـكل هـذه التفاصيـل.

٢. روايـة الرقـي عـن العبـد الصالـح موسـى بـن جعفـر، اذ ربـط بـين قيـام الحجـة لله عـلى عبـاده، وبـين تعريفهـم بالحجـة مـن عبـاده[2]. ووجه الاسـتفادة منهـا، ان الاطـلاق في منطـوق الروايـة كان يحمـل دلالـة العمـوم في كل زمـان ومـكان، ولم يحـدد بزمـان مـا او مـكان مـا، وفي ضـوء ذلـك فـان وجـود الامـام عبـارة عـن سـنة الهيـة جاريـة في كل الاديـان السـماوية، ومنـه نسـتفاد ان المنظومـة الاعتقاديـة واحـدة. ولكـن فيه ايضـا ان هـذه الروايـة وجميـع الروايـات التـي تتحـدث عـن قيـام الحجـة لله عـلى خلقـه كانـت ناظـرة -فضـلاً عـلى تسـاوي المنظومـة الاعتقاديـة- الى تعـدد وسـائل التعريـف بهـذا الحجـة، بدلالـة التبايـن بـين الامـم ممـا يقتـضي التبايـن في وسـائل الاثبـات، وهـذا مـا يمكـن ان نسـتفيده مـن بعـض الروايـات التـي تحدثـت عـن تنـوع المعجـزة المثبتـة للنبوة بحسـب كل زمـان واهلـه[3]، والمتضمـن التغايـر في المنظومـات الفكريـة للامـم المرسـل لهـا الانبيـاء.

٣. الاعمامـات القرآنيـة التـي تحدثـت عـن وحـدة الخطـاب النبـوي عـبر الازمـان، وهـو مـا بـدا جليـا في العديـد مـن الآيـات القرآنيـة التـي تـدل عـلى بعـض المبـادئ العامـة مثـل وجـوب طاعـة الرسـل[4]، او ان النبـوة منوطـة ببنـي البـشر ولم يبعـث الله الا رجـالا[5]،

وان خطاب الانبياء كلّهم كان بلسان قومه[٦]، وان دعوة الانبياء جميعها كانت للتوحيد[٧]، وان الشيطان كان يلقي في اماني الانبياء[٨]، وان جميعهم كان يأكل الطعام ويمشي في الاسواق[٩]، ولم تنحصر دعوة الانبياء بدعوة التوحيد فقط بل كانت دائما يلازمها اجتناب الطاغوت[١٠].

من هذه الاعمامات القرآنية يمكننا ن نعرف ان هناك منظومة اعتقادية واحدة، جارية في جميع الانبياء والرسل على طول خط الرسالة الالهية. الا انه يمكن ان يرد عليها بان هذه الاعمامات لا تُنكر ولكن لا يعني ذلك ان جميع ما موجود في الرسالة المحمدية من اعتقادات في واقعه كان موجودا عند الانبياء السابقين، ولو سلمنا بكمالهم الاعتقادي واطلاعهم على ذلك، لم يثبت بموجب ذلك اعلانهم للامم هذه المنظومة.

٤. الاعمامات النبوية الواردة عبر السنة الشريفة، مثل الاعمامات الدالة على انه ما من نبي الا وقد اعطي الايات لايمان البشر[١١]، او انذار الانبياء جميعا من فتنة الاعور الدجال[١٢]، او انه كل نبي لا بد ان يكون له حواريون يأخذون بدينه[١٣]، او انه كل الانبياء يخيرون عند وفاتهم[١٤]، وان سنة الله في الانبياء كانت انهم يرعون الغنم[١٥]، وغيرها.

وهذه الروايات في الوقت الذي تثبت بعض العمومات التي كانت محل تحقق لها في الانبياء والامم السابقة، الا انه يمكن ان نسجل عليها ملاحظتين: ~~الاولى~~ ان هذه الروايات تثبت بعض الخصائص المشتركة، ولم تشر او تصرح بوحدة الخصائص المشتركة جميعها بين الانبياء والمرسلين. و~~الثانية~~ ان الروايات جميعها مما ورد بكتب اهل العامة، وهي بذلك خارج اختصاص هذا البحث، كونه مخصصاً لدراسة هذا الامر على وفق المعتقدات للشيعة الامامية.

٥. وجود بعض الروايات التي تؤكد تضمن سيرة الامام المهدي على سنن بعض الانبياء السابقين، كطول العمر من نوح، ومن عيسى اختلاف الناس فيه، ومن محمد الخروج بالسيف[١٦]. الا ان هذه الرواية ومشابهاتها لا تثبت الا جزء من المدّعى وهي

ان هناك اشتراك من بعض الائمة وهو المهدي مع بعض الانبياء وهم المذكورون في الرواية. بل يمكن ان يستفاد منها عدم التساوي، بدلالة ان كل نبي له سيرته ومواقفه وابتلاءاته التي وفقها يكون موقفه الايماني مع الله.

٦. روايات ما بعث الله نبيا، بهذا العنوان وما شابهه، وردت العديد من الامور التي كانت فيمن سبق وتلت في الاديان اللاحقة، ومن تلك الامور التي كانت ملازمة لبعثة الانبياء جميعهم كما يدل عليه الاطلاق في لسان الروايات، كالاعتقاد بنبوة محمد[١٧] وبولاية علي[١٨]، او المتعلق بصفات الانبياء حيث يؤكد الامام علي على حسن تقلبهم في الاصلاب الطاهرة[١٩]، او انه ما بعث نبيا الا كان حسن الوجه[٢٠] -وبغض النظر عن صحة هذا الحديث فانه يتلاءم والمنظومة الاعتقادية للشيعة الامامية في صفات الانبياء وقد تحمل ليس على ان الرسول الاكرم اجملهم بل الغاية التأسيس من عدم امكانية ان يكون النبي صفة عدم الجمال مما يسهم ذلك في عدم تفاعل الناس مع دعوته- الا انه يصلح في السياق العام، وأيضا مما ورد في ما بعث نبيٌّ الا وقد تناول مفهوم البداء، اذ يمحو الله ما يشاء ويثبت[٢١]، وكذلك هو الحال في المشيئة الالهية[٢٢]، واثبات الوصي للانبياء جميعا[٢٣]. وهذه تصلح ان تكون مؤشرات على وحدة المنظومة الاعتقادية الا انها لا تصلح ان تكون دليلا قائما بذاته لاحتمالية تخصيص بعضها زمانا او مكانا لبعض الانبياء دون الاخر.

٧. بعض الروايات التي تربط الهداية بالانبياء والرسل، حتى ان الامام الكاظم[٢٤] في روايته يجعل تعقل الله غاية البعثة، وانها لا تتم الا بالمعرفة لله، ولا تكتمل الا بالعمل. وبذلك تزداد الدرجة في الدنيا والاخرة. وعليه فانه لا يمكن لمن لا تكون منظومته الاعتقادية متكاملة ان يهدي الاخرين للوصول الى محال معرفة الله وتكون بذلك معرفته منقوصة.

ومن هذا الذي مر يمكن القول ان التساوي في المعتقدات بين الانبياء السابقين والمعتقد الاسلامي للشيعة الامامية الاثني عشرية امر بعيد المنال

لعدم وجود ما يدل عليه، على وفق الادلة اعلاه، كما انه ايضا وجود المستحدثات التي تقتضي اضافة افكار وآراء جديدة مثل ولاية علي ومركزيتها في الاسلام، او دور المنتظر المهدي وبشارته الكبرى ومستقبل البشرية المرسوم على يديه، كل هذه لم نجد لها من الدليل ما يعيطها اهمية في المعتقدات للانبياء السابقين، واذا سلمنا باعتقادهم بها فانه لا يوجد ما يدل على اعلانهم عن ذلك وجعله احد اهم المعتقدات للامم التي سبقت الاسلام.

وفي الوقت الذي يمكن ان نفهم من بعض الروايات، وخاصة التي تتحدث عن ان الانبياء يكلمون الناس على قدر[٢٥] عقولهم، نفهم منها امكانية احاطة الانبياء بالمنظومة الاعتقادية الكاملة، ولكن من دون الاعلان عن ذلك.

ولكن تبقى الاعمامات التي سلفت وإن كانت لم تدل على التساوي بمفردها الا انها تصلح قرائن ومؤيدات للدليل الاصيل في هذا الموضوع وهو العصمة كما سيأتي. وعلى وفق نظرية الاحتمالات يكون دليل العصمة وبضميمة الاعمامات والاشارات اعلاه ترتفع نسبة ترجيح هذا الاحتمال على غيره.

الفرع الثاني: علاقة التباين في معتقدات الاديان السماوية

ان العلاقة المتباينة، تعني ان المتباينين لا يمكن ان يصحا معا في موضوع معين[٢٦]، وفي موضوع هذا البحث فان التباين يعني ان المنظومة الاعتقادية للديانات السابقة، او للدين السابق، لا يمكن ان يتوافق ويتساوى مع الدين الذي يليه، او ان هذه الديانات ممكن ان تأتي بمنظومة فكرية غير متوافقة، ولا تلتقي مع المنظومة الاعتقادية للاسلام.

وكما مر فان هذه العلاقة يمكن ان تتصور في الشريعة لدين ما على وفق ما يليه من الاديان، فيأتي دين اخر بشريعة مغايرة، لكون التشريع قائماً على أفعل ولا تفعل.

اما في المنظومة الاعتقادية القائمة على اساس اعلان حقائق هي موجودة في واقعها، فانه يوجد هناك اله له صفات محددة، وهذا الاله موجود بالفعل وليس نفترض وجوده، ومن

ثـمّ فانـه لا يمكننـا ابـدا ان نتصـور وجـود دينـين صحيحـين، وفي الوقـت نفسـه المنظومـة الاعتقاديـة بينهـما متغايـرة تغايـرا لا يمكـن الجمـع بينهـما. نعـم يمكـن ان يُـرد هـذا الاشـكال، لإذا افترضنـا ان الحسـن والقبـح قائـم عـلى الاسـاس الشرعـي وليـس العقـلي[٢٧]، بمعنـى ان العقـل لا يمكنه ادراك حسـن وقبـح الحقائـق والاشـياء، وبالتـالي ونتيجـة لذلـك لما كان ليس للبشر ان يـدرك مـا للاشـياء مـن حسـن او قبـح، وان هـذا الادراك قائـم عـلى اخبـار الوحـي الالهـي بـه، فانـه في هـذه الحالـة يمكـن للوحـي ان يخبرنـا بـان الـشيء الفـلاني حسـن في ذاتـه في زمـن مـا، ومـن ثـم يخـبر في زمـن اخـر بقبحـه، حسـب المصلحـة الالهيـة ومقتضيـات الارادة الالهيـة. ونتيجـة لذلـك تتكـون لدينـا معتقـدات مختلفـة لمسـألة عدالـة الله وعلاقـة الـشرور والبلايـا بهـا مثـلاً. إلاّ ان هـذا الافـتراض قائـم عـلى اساسـين: الاول امكانيـة النسـخ في الامـور الاعتقاديـة ذات الطابـع العمـلي، اي ان مـدار جريـان الحسـن والقبـح ليـس مسـائل العقـل النظـري، بـل مسـائل العقـل العمـلي. وهنـا يمكـن عدّهـا مـن مجريـات التشريـع، وليـس شرطـا في ذلـك توحدهـا في الاديـان بنسـق واحـد، بـل يمكـن للبـاري ان يجعـل الـشيء حسـنا ويثيـب عليـه، ثـم في امـة اخـرى لا يثيـب عليه، وهـذا الاختـلاف في الموقـف انـما هـو ليـس بواقعـه تغايـر الحكـم في حقيقتـه، بـل يمكـن عـدّه تغايـراً في الموقـف مـع بقـاء الـشيء بحسـنه وقبحـه، كـما لـو افترضنـا ان البـاري تعـالى يعـذب عصـاة قـوم نـوح بعـذاب اشـد بكثـير مـن عصـاة قـوم محمـد، فـان ذلـك لا يعنـي التبايـن في الحسـن والقبـح بذاتـه، بـل الى التبايـن في الموقـف مـن العصـاة حسـب الارادة الالهيـة، وليـس حسـب القبـح والحسـن وهـو الاسـاس ~~الثـاني~~ مـن هـذا الافـتراض.

والدليـل عـلى عـدم امـكان التبايـن في مفـروض هـذا البحـث هـو عمـوم الادلـة التـي طرحـت لتحقيق التسـاوي، فـان دلـت عـلى التسـاوي فقـد اسـتبعدت التبايـن، وإن لم تـدل عليـه، فانهـا اسـتبعدت التبايـن ايضـا. اي ان مـا سـيق مـن الادلـة يؤكـد ان هنـاك العديـد مـن المشـتركات في المنظومـة الاعتقاديـة للاديـان، وهـذه المشـتركات

كانت معلنة وليست من باب ادراك الحقيقة وعدم كشفها.

وهناك من الروايات ما يدل على وحدة مباحث الصفات الالهية في جميعها الاديان، وبالخصوص في مباحث الحسن والقبح، كما نقل من وعد الباري من عدم تعذيبه لاحد الانبياء وختمه الرواية على لسان الباري قوله (اني اذا وعدت وعدا وفيت به)[٢٨]، لما يحمل من الدلالة على جريان هذه الاحكام فيمن قبل الاسلام، والاطلاق يفيد العموم.

كما انه قد يعد من المناهج لمعرفة كذب الادعياء للنبوة مخالفتهم لصريح ما دعا إليه الانبياء السابقون، وهو هنا المقصود بالمخالفة في الاعتقاد دون التشريع، لامكانية المخالفة في التشريع بين الاديان، الا انه في الاديان فلا يمكن تحقق ذلك، وهو ما يؤدي الى وجود خط عام يقاس عليه من اتى بعدهم لمعرفة حقه وصحة دعوته. وهذا التأسيس لهذا المنهج لم يك ليكون لولا الحسم الاعتقادي الشائع من عدم امكان التباين والاختلاف بين المنظومة الاعتقادية للانبياء بين السابق واللاحق. وهو ما قد يكون ما اشارت له الآية الكريمة من الوحدة في وصية الانبياء من الدين القويم[٢٩]. كما يعد منهجا ايضا في مناقشة الاديان المدعاة التي تأتي بعد الاسلام وتقر به، كما هي القاديانية والبهائية فانه بعد ان حسمت صحة الدعوة الاسلامية وان النبي الاكرم هو مرسل من ربه، ولكن ابتنيت دعوتهم على تأويل لختم النبوة ومحاولة لفتح الباب امام امكانية إرسال رسل اخرين، هذه الطريقة تصلح منهجا لمواجهتهم وذلك باخضاع منظومتهم الاعتقادية الى المنظومة الاعتقادية الاسلامية، وفق قاعدة الالزام التي الزموا بها انفسهم من صحة الاسلام.

المطلب الثاني: علاقة العموم والخصوص المطلق او من وجه بين معتقدات الاديان السماوية

وفي هذا المطلب سنحاول البحث بامكانية افتراض ان العلاقة بين المعتقدات، أما ان تكون عموم وخصوص المطلق وهو ما خصص له الفرع الأول من هذا المطلب، او ان العلاقة في واقعها هي العموم والخصوص من وجه، فتكون بعض

الاعتقادات معلنة في دين سماوي وغير معلنة في الآخر، وهو ما سوف يبحث في الفرع الثاني.

الفرع الاول: علاقة العموم والخصوص المطلق في معتقدات الاديان السماوية

وفي مفروض هذا الفرع التصور انه هل هناك تطور للمعتقدات بمسير الرسالات، حتى ننتهي الى ان معتقدات الرسالات الاولى بدأت صغيرة في منظومتها الاعتقادية، ثم بتطور الرسالات تطورت المنظومة الاعتقادية، حتى ننتهي الى نبي الاسلام. وعلى وفق هذا الافتراض فاننا امام قاعدة، إن ما في الاسلام هو اكبر مما قبله، ادراكا وليس اعلانا، وهكذا نرجع القهقري الى الخلف.

وقد يستدل على ذلك ان الرسول الاكرم قد اعطي جميع ما أعطي الانبياء اللآخرين، اذ يفهم من ذلك ان الأنبياء كل واحد منهم قد أعطي شيئا واعطي محمد كلّ ذلك[٣٠]، وهذه الاشياء اما ان تكون كمالات معنوية عملية وأما ان تكون علمية، فان كانت علمية فهو المطلوب كونه يمثل المنظومة الفكرية الاعتقادية. ويؤيده ما ورد في بعض الروايات من انتهاء وراثة العلوم من جميع الانبياء الى آل محمد[٣١]، اي أن الأنبياءكان لكلّ منهم منظومته الفكرية الخاصة به تتغير بتغير موقعه الالهي ومناط رسالته، ولكن تلك العلوم جميعا انتهت الى آل محمد، ومن ذلك يفهم ان العلاقة المعرفية بين الانبياء السابقين كانت متفاوتة وليست على نسق واحد، وليس من باب الاعلان عن ذلك فقط، بل من باب حصول العلم بذلك.

وقد يعزز هذه العلاقة ما ورد في الايات الكريمة من التباين في الخطاب الالهي مع الانبياء، فمنهم من كُلم ومنهم من كان وحيا، وثالث كان بارسال رسول له[٣٢]، فعلى مقدار الية الحوار الالهي مع النبي تكون المنزلة والاطلاع على الاسرار الالهية، الا انه قد يرد على ذلك بانه تلك الالية التي هي كاشفة عن منزلة النبوة، فهي كاشفة عن منزلة في واقع القرب الالهي الذي تحدده الكثير من العوامل، وليس منوطا باكتمال المنظومة الاعتقادية على اكمل وجه،

بل ممكن اشتراكهم في ذلك ويحصل التباين في غيرها من المرجحات.

نعم قد يرد بان المحطات الالهية في الاخرة – مثلا- في طريق الاسلام وردت بتفاصيل مثل الحوض والصراط وغيرها، مما ورد فيها روايات تحدد معالم السير وتفاصيلها، كأن يكون علياً ساقياً عليهاً[٣٣]، او ما ورد في الاعراف ومن هم اصحاب الاعراف[٣٤]، هذه المسائل طرحت اسلاميا، فان كانت خاصة بحساب المسلمين فقط، اي ان النصارى المؤمنين وغير المؤمنين، الذي عاصروا النبي عيسى، كيف سيكون حسابهم، هل سيمرون بنفس هذه المحاطات فيسقيهم علي من الحوض، ام ان سقاية علي من الحوض هو لمؤمني الاسلام فقط، فان كانت للمسلمين ولغيرهم، هنا يترجح الاحتمال بان المنظومة الفكرية للأنبياء هي منظومة واحدة متساوية المعرفة اعتقاديا، وان كان السقي من يد علي بخصوص المسلمين فقط، فانه هنا يترجح احتمال العموم والخصوص لتعلق المعرفة بأمر ليس مناط العلم به ينفع الانبياء السابقين.

ولما كانت هناك روايات وخصوصا في مقامات الأئمة، ودورهم المحوري في عالم الامكان، فضلا على عالم التشريع، فانه يعدّ مرجحا لتغليب احتمال التساوي على باقي الاحتمالات الاخرى، لعموم هيمنتهم على ذلك[٣٥].

الفرع الثاني: علاقة العموم والخصوص من وجه في معتقدات الاديان السماوية

يمكن لنا ان نتصور في هذا الاحتمال، ان هناك مجموعة من العقائد علم بها بعض الانبياء السابقين، وجهلها الاخرين وبالعكس كذلك، ومرد هذا الاحتمال ان المعارف الاعتقادية فضلا على كونها معارف علمية، الا ان لها مدخل في العمل ايضا، كما في مباحث العدل الالهي، ونتيجة لذلك فإن الحاجة للمعرفة الاعتقادية تتأثر بالموقف العملي، وما يتعرض له النبي، اي انه لا يعلم الا ما يحتاجه الموقف العملي في مسيرة دعوته.

او قل ان المفاهيم الاعتقادية على مستوى كونها مفهوما ليس ضروريا للنبي ان يعلمها، فلنبي ما، ان يعلم الامامة وصفات الامام ومقاماته،

ولكن بمقدار حاجته لهذه المعرفة الفكرية، ولنبي اخر ان يجهل ذلك لعدم حاجته لها في اطار دعوته ومسيرته، وربما يدرك بعض المفاهيم مدار حاجته، ويجهلها النبي الاخر، وبذلك تتولد لدينا منظومة فكرية عند احد الانبياء عند تقاطعها مع النبي الاخر تلتقي في بعض النقاط وتفترق في اخرى، لا على نحو التضاد او التناقض مع الاخر والعكس للاخر كذلك.

ويرد على ذلك انه بهذا الرأي من الممكن ان ننسب الجهل الى النبي في بعض الاعتقادات، وان كان لا يحتاج اليها في مسيرة دعوته، وهذا الجهل في الاعتقاد يخالف ثوابت الشيعة الامامية في اعتقادهم بعصمة الانبياء وبشتى الاوجه. نعم قد يرد هذا الاشكال على فرض من آمن بنظرية عدم عصمة الانبياء الا في التشريع، وفي ضوء ذلك يمكن للنبي ان يجهل او لا يعلم باحد محطات القيامة كالصراط مثلا، ولا يؤثر ذلك في نبوته على مفروض عدم عصمتهم. اما وفق اعتقاد الشيعة الامامية الاثني العشرية بالعصمة المطلقة التي تتجاوز حدود السلوك، لتنتقل الى العصمة في عالم الافكار وغيرها ايضا، فانه لا يمكن تصور هذا الاحتمال بتاتا.

ويمكننا ان ننزل هذا الاحتمال منزلة احتمال التباين في المنظومة الفكرية للانبياء في القوة والضعف، لما يترتب على ذلك من نسبة الجهل للانبياء، وهو مخالف لاطلاقات الروايات في منزلتهم وعصمتهم ووظائفهم.

الخلاصة

والمستخلص من ذلك كله ان احتمال التباين يعد اول الاحتمالات المرفوضة، لانه يفترض الجهل في بعض المعتقدات من قبل الانبياء، ولما كان افتراض العصمة المطلقة وليس في السلوك فقط، بل في الافكار وغيرها أيضاً للانبياء هي حجر الزاوية في هذا المبحث الذي على ضوءه ترجح الاحتمالات، يكون اقرب الاحتمالات ترجيحا هو التساوي لموافقته مع مفهوم العصمة، وتأييدات الاعمامات التي وردت في القران الكريم والسنة المطهرة، والتي تم تناول قسم منها، وبحسب الاقتراب من هذا الاحتمال تترجح الاحتمالات الأخرى من العموم والخصوص المطلق ثم

العموم والخصوص من وجه.

الخاتمة

إنّ الدراسة المقارنة لمعتقدات الاديان السماوية، يوفر للباحث الرؤية التي يمكن ان تسهم في المنهجية الاسلامية المعصومة في طرح المعتقدات، ومراعاة حيثيات الزمان والمكان في المعتقد ايضا، وليس في التشريع فقط. ومن ذلك نخلص الى امور عدة منها:

١. ان علاقة التساوي في ادراك المنظومة الاعتقادية بخطوطها العامة، والتي تؤدي الى اكتمال المعرفة الالهية، هي العلاقة التي يمكننا تصورها في نوع العلاقات، لادراك المنظومة الاعتقادية للأنبياء والرسل على طول مسيرتهم.

٢. ان هذا التساوي في الادراك لا يعني مطلقا انه ايضا متساوي في الاعلان، بل هناك فرق بينهما ويكون الاعلان عن ذلك حسب المصلحة ومقتضيات الزمان والمكان، وهو يتفاوت بحسبها.

٣. ان هذا المبحث ليس من فضول البحث العلمي، بل له انعكاس عملي على قراءة معتقدات الأديان الاخرى، من حيث اقرارهم لبعض المعتقدات، ومحاولة تحليلها على ضوء المنظومة الاسلامية، كما يسهم في الرد على الأديان التي تأتي بعد الاسلام وتعتقد بصحته.

٤. لا يمكن حل اشكالية هذا التعارض بين هذه الافتراضات، الا بطريق العصمة المطلقة، والا فبخلافها تعدّ بعض الاحتمالات واردة ما عدا احتمال التباين.

٥. تكامل المنظومة الاعتقادية عند الانبياء والرسل، وعدم تكاملها على مستوى الاعلان بها، يجعل الباب مفتوحا نحو مزيد من الحقائق الاعتقادية، يعتبر عند الشيعة الامامية الاثني عشرية ما زال بابها مفتوحا بفضل الاعتقاد بفكرة الامامية واستمرارها، الا ان هذا الامر عند من اغلق هذا الباب يكون الاعلان، وادراك حقائق جديدة منوط بوسائل كشف اخرى كالاحلام، وهو ما يحتاج الى مؤونة كبيرة للاثبات.

الهوامش :

١- الكليني، محمد بن يعقوب، اصول الكافي، ديوان الوقف الشيعي، بغداد، ط١، ٢٠١٥م. ص١١٧

٢- م ن، ص١١٩

٣- م ن، ص٢٥

٤- سورة النساء ٦٤

٥- سورة يوسف ١٠٩

٦- سورة الرعد ٤

٧- سورة الانبياء ٢٥

٨- سورة الحج ٥٢

٩- سورة الفرقان ٢٠

١٠- سورة النحل ٣٦

١١- النيسابوري، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، دار احياء الكتب العربية، بيروت، ط١، ١٩٩١م، ج٢، ص١٥٦، رواية ابي هريرة، ح ١٥٢.

١٢- البخاري، محمد بن اسماعيل، صحيح البخاري، دار بن كثير، دمشق، ط١، ٢٠٠٢م، ص٧٦٤، رواية انس بن مالك، ح٢٩٣٣

١٣- م ن، ص٥٧٦، رواية ابي سعيد الخدري، ح١٩٣٤

١٤- م ن، رواية عائشة ، ص٥٧٦، ح١٩٣٥

١٥- م ن، رواية ابي هريرة ، ص٦٥٤، ح ٢٢٦٢

١٦- الصدوق، محمد بن علي، اكمال ادين وتمام النعمة، مكتبة الصدوق، طهران، ط١، ١٣٩٠هـ ق، صححه وعلق عليه علي اكبر الغفاري، رواية سعيد بن جبير عن زين العابدين ج١، ص٣٢ وما بعدها من الروايات الدالة على المشاكلة.

١٧- المجلسي، محمد باقر بن محمد تقي، بحار الانوار، دار احياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٣٧٧هـق، ج٢٦، ص٢٨٠

١٨- في اكثر من رواية في بحار الانوار، م س، ج٢٦ ص٢٨٠.

١٩- الشريف الرضي، محمد بن الحسين، نهج البلاغة، دار المعرفة، بيروت، د ت، خطبة ٩٤

٢٠- العسقلاني، شهاب الدين بن حجر، فتح الباري في شرح صحيحي البخاري، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، ط٢، د ت، ج٧، ص١٦٢.

٢١- الكليني، محمد بن يعقوب، اصول الكافي، م س، ص١٠٠

٢٢- م ن، ص١٠١

٢٣- م ن، ص١٥٣

٢٤- الري شهري، محمدي، ميزان الحكمة، دار احياء التراث العربي، بيروت،ط٢٠١٠،٣م، ج٨، ص٢٧٨.

٢٥- م ن، ج٨، ص٢٩٥

٢٦- للمزيد يراجع: المظفر، محمد رضا، المنطق، دار التعارف للمطبوعات، ط٣، ٢٠٠٦م، ج١، ص٦٦ موضوع النسب الاربع.

٢٧- للمزيد يراجع: العلامة الحلي، الحسن بن المطهر، كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد،

مؤسسة النشر الاسلامي، قم المقدسة، ط١، ١٤٢٥هـ ق. ص٤١٧ وما بعدها.

٢٨- الكليني، محمد بن يعقوب، اصول الكافي، م س، ص١٥٦

٢٩- سورة الشورى ١٣

٣٠- الكليني، محمد بن يعقوب، اصول الكافي، م س، ص١٥٤

٣١- م ن، ص١٥٩

٣٢- سورة الشورى ٥١

٣٣- الصدوق، محمد بن بابويه القمي، الامالي، مؤسسة البعثة، قم المقدسة، ط١، ١٤١٧هـ ق، ص٣٧٣، حديث برقم ٤٧١، مجلس الليلة ١٢.

٣٤- المجلسي، محمد باقر بن محمد تقي، بحار الانوار، دار احياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٣٧٧هـ ق، ج٨، ص٣٢٩ وما بعدها.

٣٥- للمزيد يراجع: كتاب الحجة من اصول الكافي، م س، ص١١٣-٣١٥.

المصادر

١. الكليني، محمد بن يعقوب، اصول الكافي، ديوان الوقف الشيعي، بغداد، ط١، ٢٠١٥م.

٢. النيسابوري، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، دار احياء الكتب العربية، بيروت، ط١، ١٩٩١م.

٣. البخاري، محمد بن اسماعيل، صحيح البخاري، دار بن كثير، دمشق، ط١، ٢٠٠٢م.

٤. الصدوق، محمد بن علي، اكمال ادين وتمام النعمة، مكتبة الصدوق، طهران، ط١، ١٣٩٠هـ ق، صححه وعلق عليه علي اكبر الغفاري.

٥. الشريف الرضي، محمد بن الحسين، نهج البلاغة، دار المعرفة، بيروت، د ت.

٦. العسقلاني، شهاب الدين بن حجر، فتح الباري في شرح صحيحي البخاري، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، ط٢، د ت.

٧. الري شهري، محمدي، ميزان الحكمة، دار احياء التراث العربي، بيروت، ط٢٠١٠، ٣م.

٨. المظفر، محمد رضا، المنطق، دار التعارف للمطبوعات، ط٣، ٢٠٠٦م.

٩. العلامة الحلي، الحسن بن المطهر، كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، مؤسسة النشر الاسلامي، قم المقدسة، ط١، ١٤٢٥هـ ق.

١٠. الصدوق، محمد بن بابويه القمي، الامالي، مؤسسة البعثة، قم المقدسة، ط١، ١٤١٧هـ ق.

١١. المجلسي، محمد باقر بن محمد تقي، بحار الانوار، دار احياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٣٧٧هـ ق.